

الدولة المنزحة

الدولة الفاشية وعلاقة المال بالعمل

ليس مثل الازمات كاشفاً لمواطن الضعف في النظام الديمقراطي . ان حسنااته تبدو جلية بية في ايام السلم والرخاء اذ يسهل حفظ الشعب مكتفياً فنوعاً بحكومتها وراضياً عن حاله . ذلك ان الرخاء يفصح النقاد ويحمل المتخمين على تأييد اية زمامة ، او القناعة بغير زمامة على الاطلاق . ولكن اذا وقعت امة وظهرها الى الجدار — على حد تعبير الانكليز — تدفع عن كيانها في حرب ، او عن وحدتها في ثورة ، او اذا ارتجح كيانها الاقتصادي وتقلقل حتى كاد بهوي ، بدت مواطن الضعف حينئذ في الفلسفة الديمقراطية كأساس للحكم

لذلك نرى ان الديمقراطية في اوربا بعد الحرب ، في دور جزر ، ولا تفسير لذلك الا ان الاضطراب والتقلق انتقلا كامل النظام الرأسمالي ، فضايق الناس به ذرعاً ولا منراً الا الى الشيوعية والاشتراكية حتى جاء موسوليني فأدخل الفكرة الفاشية رويداً رويداً ، وهو يتطور معها ويتطورها بحسب حاجة البلاد محتفظاً بتمثيل الشعب ، ولكن محولاً معنى التمثيل ، من معنى ال معنى . فقد كان في البدء التمثيل الذي نرى اليه الديمقراطية ، هو اطلاق حق الاقتراع ، لجميع البالغين والبالغات ، واما « الدولة المنزحة » او « الدولة الفاشية » التي برنو اليها موسوليني ، فلا يلقى التمثيل من نظامها ، وانما يكون تمثيلاً لصحاب المصالح الاقتصادية في البلاد

وقد عرف موسوليني من يوم تقلده لازمة الامور في بلاده ، ببيان اتصاله في نظامه الجديد ، عن صورة الدولة التي كان يرسمها الاحرار في القرن التاسع عشر . فالاختلاف بين الاحرار والاشتراكيين كان اختلاف « كم » اما الاختلاف بينهما من ناحية وبين الفاشية من ناحية اخرى فهو اختلاف « نوع » . ذلك ان الاحرار كانوا في القرن التاسع عشر يمتقدون ان الدولة يجب ان لا تتدخل في ميدان الاعمال الا اذا كان لا بد من ذلك ، لاضطراب الحالة وتفاقم الاضطراب ، وان على الحكومة ان تترك ميدان الاعمال حراً ، لتراحم القوى القومية وتنافسها تنافساً حراً ، وان هذا التنافس الحر هو سر التقدم القومي والباعث على الرخاء . اما الاشتراكي وهدفه الاول متجه الى العامل البدوي ، فيرى ان الدولة نفسها يجب ان تدير الاعمال والمرافق العامة وانها يجب ان تعتمد في استعمال مملتها الى القوة اذا لم الامر ، في مصلحة طبقة خاصة دون غيرها من طبقات الشعب

وكنتا المدرستين — مدرسة الاحرار ومدرسة الاشتراكيين — تحسب الدولة فكرة مجردة لا نظاماً يحس فيه رجل الشارع والمعامل البسيط والفلاح الساذج ، بانهم اجزاء منه

وليس من السهل أو اليسر أن تضع تعريفاً جامعاً مانعاً للفلسفة القماشية ، وإنما يمكن إجمالها بقولك « كل فرد للدولة والدولة للجميع » . فليس ثمة عمل من أعمال الدولة في نظر موسوليني لا يصح أن يكون موضع عنابة كبيرة عند الدولة القماشية ، بل يجب على الدولة أن تنظم أعمال أبنائها لكي يجنوا أكبر قدر يمكن جنيه من جهودهم ، ولكي تنصه جهودهم في النزاهي التي تفيد الأمة جماء . والقماشية ترمي إلى اندماج الدولة حتى تخرج الأمة من البونقة وحدة مندجة كأجسام جسم حي . أنها ترمي إلى أن توحد بين الأمة والفرد ، وأن تضم تحت جناحي الدولة كل فرد وكل عمل قماشية تنكر وجود كائن دولي وراء الدولة . والدولة القومية هي في نظرهم الوحدة العليا ولها الحق في أن تطلب وتنتظر من كل فرد من أبنائها ولاءه التام . والطبقات في هذه الدولة لا يعترف بها إلا إذا كانت تقوم بوظيفة من وظائف الدولة أي أنها تمثل أو تقابل المعروف في جسم الإنسان . ولما كانت أعضاء الجسم مندجة متحدة متناسقة في عملها ، ومتجهة نحو غرض واحد هو اتساق الحياة الفردية ، كذلك الطبقات في الدولة يجب أن تندمج وتتحد وتوجه في عملها نحو غرض واحد هو اتساق الحياة القومية . والبرلمان الذي يمثل هذه الطبقات ، هو البرلمان الذي يرمي موسوليني إلى إنشائه أن الدولة القماشية تعترف بوجود نقابات العمال . ولكنها تنكر علاقة أية نقابة بالمذهب الماركسي ، لأن كل نقابة يجب ألا تتعدى في ولائها حدود الدولة . وهي تعترف في الوقت نفسه بمهامات أصحاب العمل ، اعترافها بنقابات العمال ، كما تعترف بكل الجماعات القائمة على أساس من وحدة العمل . واعترافها هذا ليس سطقاً بل له شروط أي أنها لا تعترف بنقابة عمال أو بجماعة تجار ، بل هذه النقابة أو تلك الجماعة حقوقاً ضد الدولة ، بل هي تعترف بها إلى مدى حاجة الدولة إليها في بناء نظامها المندمج . لذلك ترى النقابة الممينة ، والجماعة الخاصة ، من إنشاء الأمة أجزاء حية ، أو أعضاء حية على الأصح ، في جسم الدولة ، وعلى كل منها تبعة خاصة ، خاضعة لسيطرة الدولة وتنظيمها ونقابة قد تسعى إلى رفع أجور العمال وتحمين أحوالهم المعاشية ، وجماعة أصحاب العمل ، قد تميل إلى خفض الأجور ، ولكن كلتا النقابة والجماعة ، يجب أن تخضع لحكم الدولة ، التي لا تسمح ببلوغ النزاع بين الفريقين مبلغاً يهدد سلامة الدولة . فالتحكيم الاجباري في شؤون الصناعة ، فكرة أساسية في الدولة القماشية

من أغرب مظاهر الموقف الذي يقفه الأعراب نحو موسوليني ونظامه الجديد ، تبيان النظر واختلاف الرأي في حكمهم عليه . فطائفة من المحافظين الغلاة في محافظتهم ، يحترمونه ويحاولون أن يسيروا في أزم . وهم لو طاشوا في إيطاليا لانحروا في الغالب على حكومتهم وأهمومهم بالاشتراكية . فكأنهم لا يدرون مثلاً أن صاحب مصنع في إيطاليا لا يسعى أن يستغني عن عامل ما إلا إذا ثبت لمكتب « تخديم العمال » أن استخراج ضرورة اقتصادية . أو أنه مقصر . ثم هناك طائفة من اتباع

الاشتراكية وزعمائها ، والاشتراكية معتقدهم القديم ، لا يجدون من عريف القول ما يكتبهم في تصوير مساويء النظام الفاشي . وهم لو دروا لوجدوا ان معظم المقترحات العملية في برنامجهم الاقتصادي ، قد تناوأتها موسوليني وطبقها في الدولة الفاشية . فموسوليني رجل عملي ، ولا يرهب الالفاظ التي توهم بها الاحزاب ، ولذلك تراه اخذ من اليمين ومن اليسار كل ما رآه صالحاً لفرضه ، ويسهل ثقلاً من حيز الفكر والامكان الى حيز الفعل والتطبيق

وقبل ان نذكر اهم ما اشتغل عليه « دستور العمل » في ايطاليا الفاشية لا بد من ذكر كلمة عن حالة ايطاليا ، لما اقدم موسوليني على تنفيذ خطته الجديدة ، التي اضافت ولا ريب ، شيئاً جديداً الى فلسفة الانظمة السياسية ، يجمعها بين السياسة والاقتصاد في صعيد واحد

فتحن اذا نظرنا الى ايطاليا من الوجهة الاقتصادية وجدناها امة الاراع الصغير ، والصانع الصغير ، وصاحب الدكان الصغير . ففي الاعمال التجارية قماً نجد المخازن الكبيرة التي نجدها في لندن وباريس ونيويورك ولا الشركات التي تدير سلسلة من المخازن الكبيرة في العاصمة وسائر المدن الايطالية . بل قلنا نجد رجلاً واحداً يملك مناطق واسعة من الارض الآ في الجنوب . ومعظم الملاك لا يعدو ما يملكه أحدهم ان يكون حقلاً أو بيتاناً صغيراً . فشمس ينقسم نظام الاقتصاد بهذه السمة ، فلما يكون مرتعاً خصباً للأعمالية او للشريعة . فهذه الناحية من حياة الأمة الايطالية ، كانت تربة سالحة للفاشية ، فأرسلت جذورها في الارض وفروعها في السماء . ذلك ان الفاشية ترمي الى تعزيز الجهد الفردي الصغير ، من دون ان تسح للفرحة الفردية بالاستفعال حتى تهدد وحدة الدولة بالاتقسام . ولا ريب في ان تحقيق أغراض موسوليني ، قد مهدت سبيله هذه « الفردية » الدائمة في البلاد الايطالية

يضاف الى ذلك ان اقبال ايطاليا على الصناعة الحديثة قريب العهد ، واصباب تأخرها كثيرة معظمها قلة الوفود ، غماً كان او تمطاً . أما وقد بدأت تبني المحطات لتوليد الطاقة الكهربائية من مساقط المياه ، فالرجح ان تتمكن ايطاليا من منافسة الدول الصناعية بمد انتشاع غيرة الضائقة العالمية . بل هي تنافسها منذ الآن . ثم ان العامل الايطالي ، بحب الطبيعة ، وفتنة جبالها ، فن فقد منهم عمله في مصنع ، يستطيع انماجه من دون عناء في جمهور الوداع والحصاد . اما المناطق الصناعية فحسورة في بقاع معينة فيمكن معالجه ما ينتابها معالجة اجالية ، وهذا متعذر لو انتشرت في طول البلاد وعرضها

ومع كل هذا عجزت الأعمالية قبل الحرب وبعيها عن معالجة الحالة . فسادت فوضى في حياة ايطاليا الصناعية حملت طائفتي اصحاب العمل والعمال على التوق الى اي حل مرض ، يستبد على آره السلام والوثام بينهما . ففي سنة ١٩٢١ حدث في ايطاليا ١١٣٤ اضراباً ، اشترك فيها ٧٢٣٨٦٢ عاملاً وحضرت اليها المصانع ٨١١٠٠٦٣ يوماً من ايام العمل والانتاج . وكان جلياً ان فوضى من هذا

القبيل، تحرب البلاد إذا استمرت سنة أخرى . فتدمر المصانع وتفضي الى فقد الاسواق . ولذلك بدأ اصحاب الرأي ، أن النظام الرأسمالي قد افلس في إيطاليا وإن الرأسماليين والاشتراكيين سواد في مجرم من الوصول الى علاج . وهذا كله مهد الطريق لتجربة نظام جديد في جسم الدولة الاقتصادي

كان موسوليني الرجل الامثل ، خلق النظام الجديد . لأنه مهما يقل فيه ، فإنه غير متحكم . أنه يدين بكثير من آرائه الاقتصادية الى سرور الفرنسي ، ولكنه لا يتقيد به . فلما دخلت الفاشية ميدان السياسة احجم موسوليني عند اتخاذ اي موقف حاسم في موضوع العلاقة بين الرأسماليين والعمل ، لأنه كان قد ادرك ان الحياة الاقتصادية في تغير وتبدل مستمرين . كان غرضه وحدة الامة ، وقطع دابر الشقاق والزراع بين طبقاتها . اما السبيل الى ذلك فلا يبره الا الاختبار . وكذلك أنشأ رويداً رويداً النقابات والاتحادات الاقتصادية التي يقوم عليها نظامه للفصل في موضوعات الشقاق ، برسائل سلمية

وكان قد حدد موقفه نحو طبقة العمال في خطبة قام بها قبل تقلده الحكم قال فيها : « ان الذين يعملون سوف يكونون في مقدمة الامة ، لان امة الغد سوف تكون امة منتجين لا امة مثيليات . وفي ديسمبر سنة ١٩٢٣ قال في خطبة اخرى « لما كنت في العشرين من العمر كنت اشتغل بيدي . اشتغلت تاملاً وبسء طوبى . وانا لا اذكر هذا ابتغاء عطفكم علي ، وانا لا أبتسئ اني لا استطيع ان اكون عدواً لطبقة العمال » . وفي الخطبة ذاتها قال ايضاً : « ان الحكومة التي اشرف بنولي رأسها ليست حكومة ضد العمال ولن تكون كذلك »

وفي السنوات الثلاث الاولى من الحكم الفاشي اعدت نظم مختلفة لوضع العلاقات بين العمال واصحاب العمل على اساس من الوثام وانتظام ولكن صرف النظر عنها . وهذه العلاقات يحكمها الآن القانون الذي صدر في ابريل سنة ١٩٢٧

وتستطيع ان تحسب هذا القانون مرحلة على طريق عظمة ايطاليا كما يحسب الانكليز « الماجنا كارتا » الذي منحوه في سنة ١٢١٥ فكان فاتحة الحرية المدنية التي بنيت عليها عظمة الامة الانكليزية من المتعذر الموازنة بين الاثنين ، فكل منها اخرج في زمن مختلف عن الآخر كل الاختلاف . « فلما اجنا كارتا » الانكليزي صدر نتيجة للزراع بين الاعيان والملك ، ولما ساد الحياة العامة الانكليزية من الظلم والفساد . واما القانون الايطالي فصدر نتيجة للعبادى التي قررتها الفاشية واذاعتها في سبيل « الدولة المبتدجة » من جميع عناصرها . فالقانون الايطالي لم يعرض لتقرير الحريات العامة من سياسية وفكرية ودينية ، لان هذه الحريات كانت مما تحتمه قوانين البلاد ويضمنه دستورها واما المشكلة التي عرض لها هذا القانون هي مشكلة علاقة الرأسمال واصحابه بالعمال ، وما ينجم عن ذلك من الاصطدام الاجتماعي ، مما يجعل هذه المشكلة من اعقد المشكلات التي انتابت الاجتماع الحديث

وهذا القانون ليس قانوناً بالمعنى المألوف وإنما هو تصريح ينطوي على المبادئ التي تقوم عليها «الدولة المندمجة». وهو يحتوي على ٣٠ مبدأ، العشرة الأولى منها ادمجت في قانون النقابات. وبموجب هذا القانون، يحق للشغلتين بالفنون والصناعات والحرف المختلفة ان يؤلفوا نقابات واتحادات، ويوحدت حقوق كل من فريقي العمال والسحاب العمل وما عليهم من التبعات، وحدد حق الدولة لتلطف في السيطرة على انتاج الامة بغية خيرها الاعظم. وفيها كذلك تقرر ان الرأسمال والعمل في مستوى واحد من المقام من حيث علاقتها بالدولة، وبه منعت الاضطرابات التي تسببها الصناعات واصبحت تحصل في عداد الجرائم، وبه جعل العمل اليدوي مساوياً للعمل العقلي من حيث ما لها من الارقي رضاء الدولة وحسن ما لها. والقرض الاممي من كل هذا هو السمو بجميع العمال الى اعلى مراتب الكفاية والانتاج والفائدة. وقد نمت في هذه المبادئ على ان اي خلاف بين المتولين والعمال لا يفسر عن طريق النقابات يجب ان يحال الى مجلس العمال الاعلى، للحكم فيه حكماً منصفاً نهائياً.

أما المبادئ العشرة التالية فتعني ما يلزم لانشاء العقود بين اصحاب العمل والعمال. وهذه العقود قيمة القرائين، ويجب ان يحترمها المستأجرون والعمال على السواء. وفيه حددت اسبق التي بموجبها تعين الرواتب والاجور، عند حد يمكن العمال من العيشة في مستوى يتلاءم بحاجاتهم المعمرية. وفيه كذلك ذكرت القواعد التي تمنح بموجبها اجور اضافية عن العمل الاضافي، نهائياً وليلاً، والتعويض الذي يدفع للعامل اذا اعلن بأخراجه من العمل لتغير تقصير منه، والاحوال التي فيها يحق لصاحب العمل ان يستغني عن عامل من دون ان يحتم عليه دفع تعويض له، وكذلك الاحوال التي يحق له فيها ان يفرض غرامات على العمال.

ويلي ذلك قواعد «مكاتب الترخيم» والتأمين في وجوهه المختلفة الاجتماعية والصناعية والصحية هذه هي القواعد، وعلى اساسها وضعت قوانين مختلفة تنفذ الآن، مهتدت السبيل لسن اخرى متى اقتضت الحال بما تقضي به التجارب.

وبما هو حري بالذكر ان نحو عشر سنوات انقضت منذ صدر هذا التصريح، ولم يحدث في طول ايطاليا وعرضها اضطراب واحد. وكل خلاف نشأ بين الرأسماليين والعمال قد نضبط بطريقة سلمية جرياً على قواعد هذا التصريح والقوانين التي بقيت عليه.

وقد تمكن بعض اصحاب العمل، في بعض الصناعات، من دفع اجور عمالهم، من دون ان يطالبهم العمال بذلك. وقبل العمال في صناعات وحرف اخرى، التمس في مرتباتهم، كما اقتضت الحال ذلك. وفي احوال اخرى طلب العمال انفسهم خفض اجورهم رغبة في تمكين اصحاب العمل من زيادة عدد العمال، لكي لا يحرم زملائهم منه.

وقد تمكن موسوليني من الحصول على هذه النتائج الباهرة في ايطاليا، باذاعة مبادئ التعاون والاشترك في كل الطبقات، وما على كل منها من التبعة نحو الامة.